قوله لم لا يجوز وجوبه لنفس كونه شكرا قلنا تقسيمنا حاصر فكونه شكرا اذا كان فايده فهو القسم الاول وان لم يكن فالثاني
قوله لم لا يجوز وجوبه لدفع ضرر الخوف في الاجل قلنا ما سنا انه يحتمل الضرر ايضا في الاجل قوله تلك الاحتمالات مرجوحه لان الخدمه اوفق على كل حال قلنا بالنسبه الى من تسره الخدمه ويسوه الاستكبار لا على الاطلاق والله سبحانه متقدس من المسرات والمساءات قوله لم لا يجوز وجوبه لا لفايده
قلنا لما بينا انه عبث وقبيح قوله قاعده الحسن عندكم باطله قلنا نحن تكلمنا في هذه المسئله بعد تسليم تلك القاعده قوله سنقرر هذا ان وجوب الشكر سمعا قلنا لا نسلم بل وجب الشكر شرعا لفايده دفع الضرر عن العبد في الاجل قوله الشكر محتمل الافضا الى الضرر قلنا لا نسلم ذلك بعد الاذن سلمناه لكن لم لا يجب لفايده قوله للايجاب لا لفايده عبث وقبيح قلنا قاعده الحسن والقبح باطله على تقدير الايجاب شرعا فلا يصح التمسك بها ولكن سلمنا لا كما نقول لو صح الوجوب عقلا لما صح الوجوب لا عقلا ولا شرعا على ما بيناه قوله البديهه تقضي بوجوب الشكر قلنا لا نسلم بل تقضي بوجوب الشكر لمن يسره الشكر اما الذي لا يسره الشكر

فلا قوله الشكر والمعرفه متلازمان قلنا بلى ولكن لا نسلم وجوب المعرفه عقلا قوله لو وجبت المعرفه لما شرع لزم افحام الانبياء قلنا لو وجبت ايضا بالعقل لزم افحام العقل اذ كان للعاقل ان يتطر ما لم يجب النظر ولا يجب النظر الا بعد ان يتطر فان وجوب النظر ليس بديهيا لتوقفه على كون المتطر مفضيا الى معرفه الله تعالى ولان المفضي اليه احد امرين احدهما ان يتساويا تطريان والموقوف على النظري نظري لما حاله فثبت ان هذا الالزام مشترك وجوابكم بعينه هو جوابنا

الفصل السادس في حكم الافعال الا اختياريه

قبل بعثه الشرايع فيه ثلثه مذاهب اولها انها مباحه وهو مذهب معتزله البصره وبعض فقهائنا وفقها ابي حنيفه رضي الله عنه وثانيها انها محرمه وهو مذهب معتزله بغداد وبعض الامامية وابي علي بن ابي هريره من فقهائنا وثالثها التوقف وهو مذهب ابي الحسن الاشعري رحمه الله وابي بكر الصيرفي ثم التوقف مره يفسر بانا لا ندري الحكم ومره يفسر بعدم الحكم وهو الحق لنا ان احكام الشرع متلقاه من الشرع وحيث لا شرع فلا حكم احتج القايلون بالاباحه بوجهين احدهما ان تناول الفواكه مثلا